العلماء والسلطة بالمغرب الأقصى

"مسألة التجنيد خلال عصر السلطان العلوي المولى إسماعيل[1] نموذجًا (١٦٧٢ - ١٧٢٧م)"

د. الحاج ساسيوي الفيلالي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
المركز الجهوي للتكوين
مكناس – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الحاج ساسيوي الفيلالي، العلماء والسلطة بالمغرب الأقصى: مسألة التجنيد خلال عصر السلطان العلوي المولى إسماعيل نموذجًا (١٦٧٢-١٧٢٧م).- دورية كان التاريخية.- العدد الخامس عشر؛ مارس ٢٠١٢. ص ٧٠ - ٧٦.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

ملخص

إن الحديث عن شخصية عسكرية مغربية ارتبط اسمها بإنشاء أول جيش مغربي نظامي ومحترف، خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر والعقود الثلاث الأولى من القرن الثامن عشر، يدفع الباحث في المجال العسكري إلى ضرورة استحضار الظروف العامة التي سبقت ومهدت الطريق نحو الرغبة الأكيدة التي انتابت السلطان العلوي المولى إسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧م) ودفعته نحو التفكير بجدية لتأسيس جيش قوي يعيد للدولة هيبتها، ويضمن استقرار البلاد، ويقف أمام كل خطر يهدد سلامتها وأمنها. غير أننا سوف نتناول عبر هذه الصفحات علاقة العلماء بالسلطة في المغرب الأقصى من خلال مسألة تجنيد العبيد المتواجدين في البلاد لتأسيس جيش نظامي، لإلقاء الضوء على عملية الجميع والتأسيس لهذا الجيش ومعارضة العلماء لهذا الأمر، والمراسلات التي تمت بهذا الشأن بين المولى إسماعيل وعلماء مصر.

مُقدّمة

من المعلوم، أن أية دولة تبتغي الاستمرارية والحفاظ على استقرارها واستقلالها، وفق تراتبات معينة، تعمل على تأسيس جيش نظامي، لذلك ارتأى المولى إسماعيل، ضمن سياسته العسكرية، تجنيد كل العبيد المتواجدين بالبلاد، هذه السياسة التي نهجها السلطان، تكون قد وضعت حدًا فاصلاً بين مكونات "المؤسسة العسكرية" في عهد سلفه المولى الرشيد،[2] والمعتمدة في الغالب على التحالفات القبلية، وبين تشكيل قوة عسكرية مستقلة لها ارتباط وحيد ومباشر بالسلطان.

فما هي السبل والوسائل التي سلكها المولى إسماعيل لبلوغ هذا الهدف؟ وما هي الأسس والدعائم التي ارتكزت عليها فئة العلماء (النخبة المثقفة) للوقوف في وجه المشروع الاسماعيلي؟ هل هي تجريد القبائل من السلاح، وبالتالي حرمناهم من واجب الجهاد على حد قول الحسن اليوسي؟[3] أم أن المسألة تتعلق بنصرة واجب شرعي، قد تكون هي حرية الإنسان، كما ذهب إلى ذلك جسوس؟[4] أم غير ذلك؟.

أولاً: عملية الجمع والتأسيس

يذكر المؤرخون أن المولى إسماعيل قد ولع بجمع العبيد، قصد تنظيمهم في سلك الجندية، فانطلقت العملية من مدينة مراكش وأحوازها، وقبائل الدير تحت إشراف الباشا عليليش،[5] "... فلم يترك بتلك القبائل أسودًا، سواء مملوكًا أو حرطانيًا،[6] فجمع في سنة واحدة ثلاثة ألاف نفس، منهم المتزوج وغيره، فكتبهم في دفتر، ووجهه للسلطان":[7] ثم عممت هذه العملية لتشمل باقي أنحاء البلاد، حيث أنيطت مهمة ذلك بقواد الدولة الكبار، "... فجمعوا كل ما وجدوه، حتى لم يبق أسود بالمغرب، في حاضرة ولا بادية، ولو كان حرا أسود أو حرة سوداء...".[8]

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

ولما كان المولى إسماعيل يعتبر "... اتخاذ الجند عدة الله في أرضه، وبه حماية بيضة هذه الأمة"،[٩] فقد عمل على تنظيم حملات نحو تخوم السودان، لجلب المزيد من العبيد "... وامتدت الطاعة والحمد لله لنا - يقول المولى إسماعيل- في بلاد القبلة، وما والاها من بلاد الأكوار والسودان".[١٠] ويشير "دولفوس" إلى حملة أخرى قام بها ابن أخ السلطان إلى تومبوكتو، عاد على إثرها بالعديد من السود.[١١]

وبعد انتهاء عملية الجمع أضفى السلطان وسامًا على جيشه، ذا مسوح شرعية كرمزية تنسب إلى "صحيح البخاري"، فقد أورد الناصري أن "سبب تسمية هذا الجيش بعبيد البخاري، أن المولى إسماعيل... جمع أعيانهم، وأحضر نسخة من "صحيح البخاري"؛ وقال لهم: أنا وأنتم عبيد لسنة رسول الله، وشرعه المجموع، في هذا الكتاب، فكل ما أمر به نفعله، وكل ما نهى عنه نتركه، وعليه نقاتل. فعاهدوه على ذلك، وأمر بالاحتفاظ بتلك النسخة، وأمرهم أن يحملوها حال ركوبهم، ويقدموها أمام حروبهم كتابوت بني إسرائيل... فلهذا قيل لهم: عبيد البخاري".[١٢]

وفيما يخص الاعتناء بهذا الجيش، فإن المولى إسماعيل لم يكتف بجمعهم فقط بالمحلة المذكورة، بل عمل على تربيتهم وتدريبهم وفق النموذج العسكري التركي.[١٣] وتجدر الإشارة إلى؛ أن السلطان قد سلك في سبيل الحصول على هؤلاء السود المملوكين والأحرار طريقين: الأولى، كانت تتم عن طريق الشراء، يقول أكنسوس: "ومن كان مملوكًا لصاحبه أعطاه عشرة مثاقيل"،[١٤] "للعبد وعشرة للأمة"؛[١٥] أما الثانية، فقد كانت تتم قسرًا أو طواعية؛ وبدون مقابل، إذ "من كان غير مملوك أخذه بلا شيء".[١٦] وبذلك يكون المولى إسماعيل قد جمع من العبيد" إلى أن لم يبق عند أحد عبد".[١٧]

وعمومًا، يتضح أن القواد الذين كلفوا بعملية الجمع لم يحسنوا التصرف، لدرجة أنهم لم يتركوا في "القبائل كلها أسود، سواءً كان مملوكًا أو حرطانيًا أو حرًا أسود، واتسع الخرق وعسر الرتق".[١٨] وهذا يبين بجلاء مدى الفزع الذي ساد سكان البلاد، خاصةً ذوي اللون الأسود، يقول محمد الفاسي: "فقد أصاب المغاربة الذعر والرعب، وخاصةً من كان لون جلدهم أسودًا، أو قريبًا من السواد"،[١٩] الشيء الذي أفرز ردود فعل قوية من قبل "نخبة مثقفة"، حملت مشعل المعارضة للمشروع السلطاني.

ثانيًا: معارضة العلماء

من البديهي، ألا يحصل الاتفاق بالإجماع دائمًا بين العلماء وسلاطينهم، وهو ما يعطي لمبدأ الشورى مضمونه الحقيقي، فالاتفاق معطى شرعي، غير أن الاختلاف في بعض الأحيان ممكن شرعًا،[٢٠] وبذلك تكون مسألة تمليك الأحرار من المسائل التي أثارت نقاشًا حادًا بين العلماء والسلطان، وكثر فيها الأخذ والرد، فأصبح التوافق والتكامل بينهما استثناء.[٢١]

لقد استاء العلماء بزعامة القاضي الشيخ بردلة[٢٢] على ما أسموه بـ "استرقاق المسلمين الأحرار".[٢٣] وحيال هذا العصيان، انتقص المولى إسماعيل من كفاءة هذا القاضي، وأمر بعزله من منصب القضاء، كإجراء عقابي له، أو على الأقل تحذيري.

وسلك السلطان مع العالم محمد بن عبد القادر الفاسي[٢٤] أساليب مختلفة للحصول منه على فتوى تزكي مشروعه، من بينها الإعلاء من قدره والحط من مكانة غيره من العلماء، فخاطبه قائلاً: "ومن أجل هذا، فلابد من نظركم فيما أجاب به الغير، وتصحيحكم لما تضمنته الأجوبة التي وردت من قبل القاضي بردلة، وصاحبه، إذ لا يمكن الاعتماد على مجرد فتاويهما دون مطالعتكم، وقبولكم أوضح القبول، لأنه وإن كان متسمًا بسمة العلم فإنه مقصر فيه".[٢٥] فالهدف إذن هو القضاء على وحدة العلماء، إلا أن هؤلاء كانوا ينظرون إلى المشروع الاسماعيلي كمؤسسة غير شرعية، فعارضوه بشدة، كل حسب أسلوبه الخاص.

وقد طال الجدال بين العالم محمد بن عبد القادر الفاسي والسلطان، وكانت بينهما مكاتبات ومراجعات كثيرة، فاختار الأول أسلوب المماطلة كوسيلة لاتقاء شر السلطان، ذلك أنه "كان فقيها بأساليب الدهاء والسياسة، وبقي اثنا عشر سنة يراوغ السلطان، إلى أن توفي سنة ١١١١٦هـ، دون أن يفتيه".[٢٦] وللكشف عن هذا الأسلوب أكثر، نجد في إحدى رسائل الشيخ المذكور أجوبة عامة، من ذلك الرسالة المطولة التي خص الثلثين منها للتأكيد على مكانة العلم وأهله، ويعتذر عن إبطاء الجواب. ولم يتناول مسألة العبيد كموضوع في رسالة السلطان إلا في الثلث الباقي منها.[٢٧] وفي محاولة أخرى، نهج السلطان أسلوبًا آخر مع الفاسي، اعتمد من خلاله تبيان نقائص ومساوئ هؤلاء العبيد -حسب زعمه- من قطع للطرق، ...إلخ، إلا أن محاولته هذه باءت بالفشل.[٢٨]

ويظهر أن هذه الأساليب التي اتبعها السلطان مع هذا العالم، لم تؤت أكلها المرغوب، ففضل العاهل نهج أسلوب آخر، غير المعتاد في شخصه، فبعد أسلوب المراوغة وألوان الحيل، نهج هذه المرة أسلوبًا لينا لعله يفي بالمطلوب؛ وهذا ما جاء في إحدى رسائله للفقيه المذكور "... تمعنوا النظر في هذا الرسم الموجه إليكم منا، صحبة حامله، وطالعوه، فإن كان سالم القواعد والفصول، ولا فيه لأحد ما يقول، فلتصنعوا خطكم لنا عليه...".[٢٩] إلا أن المتصفح لأجوبة الشيخ، يلاحظ أن خط يده هو الغائب في رسائله الموجهة للسلطة المخزنية. ورغم ذلك فإن السلطان رفع من درجة تودده للعلماء إذ يقول في إحدى رسائله: "... فالمطلوب من سادتنا هو إطفاء هذه النَّائِرَةِ بفتاو لائقة، وعبارة صريحة. ونحن حرمة العلم، والشيخ سيدي عبد القادر رحمه الله تعالى، ما أرحمتمونا من هذه الكلفة، وأزلتم عنا هذه الغصة، لله تعالى، والله يديم علاكم بمنه آمين".[٣٠]

ولما كانت النازلة تحتاج إلى موقف شرعي صريح، لا يحتاج إلى تأويل، فإن الفقيه التزم أسلوب المماطلة، رغم ما خصه به

السلطان من ألقاب وتباجيل، توحي كلها بطابع التعظيم، من قبيل "أنتم القضاة، ونحن المنفذون".[٣١] ولعل رغبة السلطان في ذلك، هو إخماد نار الفتن التي أشعلتها مسألة تمليك الحراطين، وهذا ما تكشف عنه إحدى العبارات السلطانية التي توحي بأن الأمر يتطلب "إطفاء هذه النَّائِرَة" إلى درجة أن المولى إسماعيل شعر بما اقترفه من فعل، لذلك كان مراده هو "البيان عما ارتكبه سيدنا نصره الله من هذا الإنشاء للجند، هل هو سائغ أم لا؟ وأيضًا هذا البحث، وهذا التحري والاحتياط، ما قولكم فيه ببيان شاف للغليل، كاف في المقصود... إذ المعتمد هو خطكم، ولا يكفي قولهم في كتبهم، ظهر الحق كل الظهور...".[٣٢] إلا أن أسلوب اللين والمهادنة لم يجد في الحصول على الفتوى المذكورة، بالشكل التقريري، لذا نجد السلطان قد غير من لهجة خطابه السابق، وفق تسلسل تصاعدي، حيث نسجل في إحدى رسائله إلى الشيخ سيدي محمد أسلوبًا ينم عن سخطه وتوبيخه للعلماء، إذ يقول: "... حسبنا أنكم تقومون معنا، وتقعدون بالأقلام والأقدام، وما في النوازل والأحكام، وما قاله الأئمة والأعلام، فلم تفعلوا... وما ذلك إلا من قلة اعتنائكم، وضعف هممكم واهتمامكم، وعدم غيرتكم".[٣٣]

وإذا كان سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي غامضًا في موقفه، متحفظًا في جوابه عن النازلة، فإن هناك من فضل الانزواء والعزلة كشكل من أشكال التعبير، وذلك بالهجرة خارج مدينة فاس، والتزم الصمت كأسلوب للمعارضة؛ ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه نذكر العالم محمد المشاط.[٣٤] ومنهم من أدعى المرض، في حين ذهب بعض آخر إلى التظاهر بفقدان العقل، تفاديًا لشغل بعض المناصب السلطانية، كوظيفة القضاء، حتى لا يوافق على المشاريع المخزنية، من قبيل تمليك الحراطين. وفي هذا الصدد يذكر القادري أن أحمد بن علي الجرندي[٣٥] كان قد عين بعد عزل "القاضي محمد العربي بردلة على قضاء مدينة فاس فلم يقبل، فاستعفى- المولى إسماعيل- فأعفاه"[٣٦]؛ "واحتال لنفسه بأن تحامق وصار يظهر من نفسه البله والأفعال الخسيسة"،[٣٧] "وجعل يفعل بنفسه فعل من لا يعقل، ويرتكب المحظورات من الأعمال، حتى تركوه، وذلك منه فرارًا من تقلد حقوق المسلمين، واختار السلامة لنفسه"،[٣٨] فتركه السلطان.[٣٩] أما العالم الحسن اليوسي، فإنه لم يعارض فكرة تجنيد الأحراء فحسب، بل جاهر بانتقاداته للسياسة الإسماعيلية،[٤٠] كجملة لا تنفصم حلقاتها، مركزًا على ثلاثة محاور، شكلت مآخذه، فاعتبر تجريد القبائل من السلاح والخيل، إضعافًا للأمة، ومحطة لأطماع العدو المتربص بها. ثم فرض الضرائب والمغارم إثقالاً لكاهل السكان، فضلاً عن الدعوة لنبذ الجور والتزم العدل والمساواة، كأساس لاستقام أحوال الملك.

ويتضح من خلال هذه النصوص التي لا تحتاج إلى تأويل، أن مسألة تمليك الحراطين كانت تبذل لأجلها كل الحلول الممكنة، سواءً كانت شرعية أو غير ذلك، وبهذا يكون الجرندي قد اختار لنفسه علة تسقط عنه بموجبها كل التكاليف الدينية، فبالأحرى الدنيوية، لأن مناط التكليف يستدعي أن يكون الإنسان عاقلاً.

وعلى كل، وأمام عدم استجابة العلماء للطلب السلطاني، أمر المولى إسماعيل باستدعائهم إلى عاصمته مكناس، "فحضر من الفقهاء الشيخ أبوعلي اليوسي، والشيخ أبو محمد عبد السلام بن حمدون جسوس، والشيخ أبوعبد الله محمد بن أحمد المسناوي الدلائي، والشيخ أبو عبد الله محمد الشاذلي الدلائي،[٤١] والعلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن زكري،[٤٢] وأبو عبد الله محمد بن المشاط، وأبو عبد الله محمد بن العافية، وغيرهم. وحضر كبراء فاس، فكانت بينهم وبين السلطان محاضرة أغضبته، وقام من بينهم، فأخذ الشيخ جسوس بطرف برنوسه، وقال له: اجلس تسمع ما قال جدك رسول الله ﷺ، فاستشاط غضبًا وخرج".[٤٣]

ومن خلال أجوبة سيدي العربي بردلة، وعبد السلام جسوس كنموذج للعلماء المعارضين، نتمكن من التعرف على رأي العلماء في الموضوع، فقد أكدوا على أن عملية جمع الحراطين، ما هي إلا استرقاق للمسلمين الأحرار، كما ألحواعلى شفافية وصراحة النصوص الشرعية التي لا تحتاج إلى تأويل في هذا الباب. يقول بردلة في رده على إحدى رسائل المولى إسماعيل: "... وأما أمر الملك، فالبيع للمشتري ولا إشكال في ذلك،...وذلك مجمع عليه... وأما المبيع فهو المملوك، فمن اشتراه من مالكه صح بيعه بشروطه ولزم، ومن اشتراه من غير مالكه فسخ بيعه، ورد لمن تملكه، ثم الأصل في الناس الحرية، وهو مما لا خلاف فيه، بل حكى بعضهم الإجماع عليه"،[٤٤] وبهذا يكون بردلة قد عارض عملية التمليك وفق أسلوب مختلف عما عهده باقي العلماء. حيث كان سبيله في ذلك القلم والرسائل، فيما يمكن أن يؤطر بلغة العصرب "المواجهة الإعلامية"؛ دليلنا على ذلك ما أورده القادري قائلاً: "... أكثر من مخاطبة السلطان بالكتابة، وكان إذا شافهه لا يتكلم، بل يقتصر على ما يكتب له بالقلم، في الأجوبة والرسائل وغيرها"،[٤٥] هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد شاطر جسوس رأي المولى إسماعيل في تكوين جيش نظامي، يستجيب لتطورات العصر والمرحلة؛ ولكنه عارض تلك الطريقة التي تظل، حسب رأيه، منافية للشرع. وإن كان المولى إسماعيل قد حاول إقناعه بأن عملية التجنيد لا تعني استرقاق الناس الأحرار، لأن الالتحاق بالجندية أمر تطوعي.[٤٦]

وهذا ما أدى بأحد الدارسين إلى اعتبار القضية المختلف حولها قد ينفسح فيها الباب للاجتهاد وللأخذ والرد. ولعل المولى إسماعيل بعد أن تم له الاقتناع بصواب مسلكه في ذلك، حمل موقف العلماء الذين خالفوه فيه على أنه مجرد معارضة، لا تسند إلى أساس قوي غير قابل للمناقشة؛[٤٧] بينما اعتبر جسوس أن المسألة لا تحتاج إلى اجتهاد ما دام النص الشرعي حاضرًا وواضحًا، لذلك يقول ".... إلا لأني لم أجد له وجهًا ولا مسلكًا، ولا رخصة في الشرع".[٤٨] ومن ثم كان إصراره على أن الحراطين أحرار كباقي المسلمين، وحريتهم شيء معروف، ولا جدال فيه، وأي اعتراف من

قبلهم برقيتهم، وأي شهادة من الغير تتهمهم بالرقية، هي من قبيل الضغط والإكراه، مما لا يتوفر له إثبات، يقول جسوس؛[٤٩] إذ الوارد في فتاوى العلماء أن "مَن لم تثبت رقيته لأحد فلا كلام لنا فيه... ولا تسلط لأحد عليه ببيع ولا بغيره".[٥٠] ويوضح جسوس في موقع آخر، أن الشخص الذي كلف بجمع العبيد، صرح أمام الملأ بما فيه من عالم وجاهل، بأنه سيعطي المثال بهم، إذا لم يقبلوا بعملية الاسترقاق هذه، وحذرهم باتخاذه عقوبات زجرية كالقتل، وهتك أعراض عائلاتهم، وفرض الغرامات المالية القاسية.

وعليه يرى هذا الفقيه العالم، أن الاعترافات التي تمت تحت القهر لا أساس لها من الصحة. ثم يضيف متسائلاً، كيف يمكن للمرء الاعتماد على هذه الاعترافات والقبول بها؟ وكيف يمكن استرقاق شخص أو تخليصه من الرقية بالاعتماد على مثل هذه الاعترافات والشهادات؟. إن السنة وفتاوى الأئمة زاخرة بالنصوص التي تحرم الاعتماد على الاعترافات المتنزعة بالضغط والإكراه.[٥١] وهذا ما جعل المشرفي يصف أعمال الجمع القهرية، التي قام بها عليليش بالطابع الشيطاني"... وسبب ذلك كله ما فعله عليليش في جمع الحراطين، مما لا يفعله إلا الشيطان، فإنه تسلط على كثير من الأحرار ظلمًا وأدخلهم في [ربقة] الرق رغما، وأخذ الأموال ووقعت بسببه أهوال، والأمر لله الكبير المتعال".[٥٢]

وعلى هذا الأساس، اعتبر جسوس اعتراف الحراطين بأصلهم الرقي غير جائز شرعًا، ولو صدر منهم عن طواعية ودون إكراه، ولهذا لا يمكن استرقاقهم... فالحرية حق أنعمه الله عليهم، وليس لهم الحق في اختيار الرقية.[٥٣] وبهذا يكون هذا العالم مقتنعا بحرية هؤلاء، إذ يقول: "نعرفهم حق المعرفة، نعرفهم كأحرار ولا تغيب عنا أحوالهم الخاصة".[٥٤] ونظرًا لهذه المواقف المبدئية للشيخ المذكور، كان لابد أن يتحمل تبعات ذلك، إذ تم سجنه ثلاثة أشهر بمكناس، من ٤ يوليو إلى ٨ سبتمبر ١٧٠٨م، على إثر انفضاض الاجتماع الذي كان يعقد بحضرة السلطان، واشترطت السلطة المخزنية على الفقيه المسجون مقابل إطلاق سراحه، دفع غرامة مالية، والالتزام بعدم التدخل في مسألة التمليك، حيث يذكر صاحب "الاستقصا" أنه تم القبض على "أولاد جسوس واستلب أموالهم، وأجلس –أبو محمد عبد الله الروسي- فقيههم الشيخ محمد بن عبد السلام بالسوق مقيدا، يتطلب الفداء، ثم حمل مسجونا إلى مكناس".[٥٥]

ونظرًا لموقعه الاجتماعي تسارع الناس إلى إفدائه، وخاصة بنو جلدته من البلديين،[٥٦] أقدموا على جمع المال بهدف تحريره، وإطلاق سراحه، خاصة بعدما "حقد عليه السلطان، فاستصفى عامة أمواله، وأجرى عليه أنواع العذاب، وبيعت دوره، وأصوله، وكتبه، وجميع ما يملك هو وأولاده، ونساؤه؛ ثم صار يطاف به في الأسواق وينادى عليه: من يفدي هذا الأسير؟ والناس ترمي عليه بالدرهم والحلي، وغير ذلك من النفائس، إياما كثيرا... وبقي على ذلك قريبا من سنة".[٥٧] وبعد هذا الابتلاء الذي تعرض له جسوس، الثاني من نوعه، إذ تم إطلاق سراحه كما هو معلوم سنة ١١٢١هـ/٨ سبتمبر ١٧٠٨م، "فعفا عنه السلطان... وسرحه وبعث به إلى فاس، ليزعج الحراطين الذين بها إلى مكناسة، فقدم وأزعجهم في ربيع الأول من السنة المذكورة ١١٢١هـ".[٥٨]

وعلى أي حال، فقد قتل العالم أبو محمد عبد السلام بن حمدون جسوس مخنوقًا" من ليلة الخميس لخمس ليال بقيت من ربيع الثاني سنة ١١٢١هـ/٤ يوليو ١٧٠٩م"؛[٥٩] "... فكان في ذلك محنة عظيمة له ولعامة المسلمين وخاصتهم" على حد تعبير الناصري.[٦٠] وقبيل اغتياله ترك بخط يده شهادة أذاعها في الناس، هذا نصها:

"الحمد لله، يشهد الواضع اسمه، عقبه على نفسه، ويشهد الله تعالى وملائكته وجميع خلقه، أني ما امتنعت من الموافقة على تمليك من ملك العبيد، إلا لأني لم أجد له وجها ولا مسلكا، ولا رخصة في الشرع، وأني إن وافقت عليه طوعا أو كرها، فقد خنت الله ورسوله والشرع، وخفت من الخلود في النار بسببه، وأيضا فإني نظرت في أخبار الأئمة المتقدمين حين أكرهوا على ما لم يظهر لهم وجهه في الشرع، فرأيتهم ما آثروا أموالهم ولا أبدانهم على دينهم خوفا منهم على تغيير الشرع، واغترار الخلق بهم، ومن ظن بي غير ذلك، وافترى علي ما لم أقله، وما لم أفعله، فالله الموعد بيني وبينه، وحسبنا الله ونعم الوكيل؛ والسلام". وكتب عبد السلام بن حمدون جسوس غفر الله ذنبه، وستر في الدارين عيبه، صبيحة يوم الثلاثاء الثالث والعشرون من ربيع الثاني سنة ١١٢١هـ. ثم بعد ذلك بيومين أمر أبو علي الروسي بقتله، فقتل رحمه الله خنقا بعد أن توضأ وصلى ما شاء الله، ودعا قرب السحر من ليلة الخميس، خمس وعشرين ربيع الثاني ١١٢١هـ، ودفن ليلاً على يد القائد أبي على الروسي"،[٦١] في روضتهم قرب سيدي علي بن أبي غالب، داخل باب الفتوح من فاس الأندلس.[٦٢]

ثالثًا: علماء مصر والمولى إسماعيل

إن فتاوى العلماء كانت تشكل "سلطة" في تهدئة الرأي العام من جهة، وتستقر بها دعائم الفئة التي تمتلك زمام الحكم من جهة ثانية، وهذا ما يبين حرص السلطان للحصول على فتوى خطية من العلماء تبيح له تأسيس جيش نظامي، لذلك راسل علماء مصر، يستفتيهم في مسألة التمليك قائلاً: "... وقد أردنا وفقكم الله استفتاءكم... في مسألة مهمة في الدين، ابتغينا فيها سلوك سنن المهتدين... وهي أن هذه الأقطار المغربية... كلها ثغور ورباط، لقربها من مجاورة العدو الكافر، واحتياجها إلى... جند كثيف... يتأتى به الدفاع عن البيضة الإسلامية... وحين جاء الله بنا لهذا المغرب... وجدناه فارغًا من الجيش والعيش، وخفيف العمارة، بعيد العهد بالخلافة والإمارة".[٦٣]

وقد ساق مجموعة من التبريرات، من قبيل أن "الأحرار" لا يصلحون للانخراط في الجيش النظامي باعتبار طابعهم المتحضر، الذي كان من نتائجه التكاسل والتخاذل، وغلبة الشهوة، وكثرة الأطماع المركوزة منهم في الطباع"؛[٦٤] كما أنهم (الأحرار) يحتاجون

إلى نفقات باهظة، لسد حاجياتهم بحيث لا يكفي الواحد منهم القليل.[٦٥] وبالتالي أعفاهم من الخدمة نظير إلزامهم بتوظيف مالي يحمل لبيت مال المسلمين.[٦٦]

وفي مقابل ذلك؛ واعتقادًا من السلطان بأن العبيد يملكون من "النجدة والحزم، والقابلية والصبر، ما ليس في غيرهم من الأحرار"،[٦٧] كما أنهم بمجرد شرائهم وتسجيلهم في الديوان، يهبون أرواحهم في خدمة الجندية؛[٦٨] فإنه – السلطان- بسط لعلماء مصر مميزاتهم، ذلك أنهم "ألفوا هذا الرق، وعرفوه وأدركوه... فيخرج الواحد منهم عن سيده ويتولى غيره، ويتجاوز إلى قبيلة أو يستند إلى شيخ أو كبير ذي عصبية، فيتعصب به... وتشتتوا هكذا في البلدان... هذا مع أن أصلهم من كفرة السودان المجاليب، من هناك عن طريق الشراء".[٦٩] إضافة إلى أن "هذا الجنس قليل المؤونة، راض بما تيسر من المعيشة، قنوع بما يجده دون كلفة".[٧٠]

وبالجملة، فإن السلطان ورغبة منه في الحصول على سند شرعي يعضد مشروعه، فإنه دعم رسالته للعلماء المصريين بمعطيات غير مقطوع بصحتها، بل إنها تصل إلى درجة الافتراء في غالبيتها، إذ يقول: "... وشاورنا وتفاوضنا مع العلماء والفقهاء والقضاة وأهل الفتوى... وخاصةً أهل هذا المغرب أمنه الله... في مسألة هؤلاء المماليك... وبينا ذلك حتى فهموه... فعند ذلك أجابوا كلهم بالفور من غير توقف ولا تلعثم بهذه الأجوبة المحررة، الجارية على مذهب المالكية، الواصلة إليكم إن شاء الله".[٧١]

وهكذا؛ يكون المولى إسماعيل قد نهج أسلوبًا يتسم بالمراوغة والدهاء، إذ يوهم علماء مصر أن فتواهم لن تكون هي الأصل، ما دام علماء المغرب – حسب السلطان- "في غنى عنكم... ولا نحتاجكم لأجلها"،[٧٢] وذلك حتى لا يعطي أهمية بالغة لفتواهم، لكي لا يستعظموها، ويدققوا في فقراتها، وإنما أطرها في باب الاستئناس، قائلاً: "ولكن أردنا مشاركتكم في أخبارها، والاستظهار بما عندكم من العلم في أمرها، فإن الحق لا يخفى على اثنين، ولا على من أمعن النظر فيه بعينين".[٧٣]

وللإشارة؛ فإننا لم نعثر على جواب علماء مصر بخصوص هذه النازلة بشكل صريح، سواء إيجابًا أو سلبًا؛ وإن كان القارئ لرسائل السلطان يكاد يلمس بأنه حصل على الفتوى التي استعصت عليه داخليًا؛ ويبقى الحسم في المسألة لما قد تجود به الوثائق التاريخية استقبالاً.

خاتمة

على الرغم من الأدوار الإيجابية التي قد يكون "جيش عبيد البخاري" لعبها، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

- إن عناصر "جيش عبيد البخاري" تسلقوا السلم المخزني، وأصبحوا من أقرب المقربين للسلطان، وشغلوا الوظائف الإدارية والعسكرية والسياسية،[٧٤] مما جعلهم محط حقد من قبل إخوانهم في العقيدة (البيض)، إذ حمل هؤلاء السلطان مسؤولية تسويد المخزن".[٧٥] ونشب صراع خفي بين الطرفين، إلا أنه سيتطور بعد وفاة المولى إسماعيل بشكل مكشوف، كان من إفرازاته دخول المغرب في "فترة الأزمة"، أزمة الثلاثين سنة، كما يحلو للمؤرخين تسميتها، والتي اعتبرت فترة مفصلية كادت أن تعصف بمقومات الدولة العلوية الفتية.
- إن اتخاذ قرار تأسيس هذا الجيش اتسم بالغلو من قبل الحاكم/السلطان؛ وعدم التوافق بين هذا الأخير والمكونات الرئيسية للمجتمع، وبالأخص فئة العلماء؛ مما خلق جوًا مشحونًا بالتوتر والصراع، وصل إلى درجة التصفية الجسدية بين مؤسستي: العلماء والمخزن/السلطة.

دورية إلكترونية محكمة ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الهوامش:

(١) سلطان علوي، حكم المغرب من سنة ١٦٧٢ إلى ١٧٢٧م، للإطلاع على تفاصيل حياته، أنظر على سبيل المثال: الإفراني محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، طبعة ١٩٨٨م، ص٥٠٤. الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف (ذ جعفر وذ.محمد)، دار الكتاب،الدار البيضاء، سنة ١٩٥٥م، ج٧، ص٤٥ وما بعدها. المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، تحقيق إدريس بوهليلية، طبعة ١٩٩٣/١٩٩٢م،ج٢، ص٤١٨ - ٤١٩ وما بعدها. الزياني، **الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب**، تحقيق وتقديم محمد غسان عبيد، الرباط،١٩٩٤م، ج٣، ص٧٢٠. أحمد بن الحاج السلمي، **الدر المنتخب المستحسن، في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن**، مخطوط الخزانة الملكية، الرباط، رقم: ١٩٢٠ز.

(٢) المؤسس الحقيقي للدولة العلوية المغربية (ت١٦٧٢م)، للمزيد عن سيرته أنظر: نفس المصادر التي ترجمت لأخيه المولى إسماعيل في الإحالة السالفة.

(٣) هو أبو علي الحسن اليوسي، ينسب إلى قبيلة آيت يوسى، من قبائل البربر، ولد سنة ١٠٤٠هـ، اتصل بالزاوية الدلائية وهو ابن العشرين من عمره سنة ١٠٦٠ هـ، ولم يغادرها إلا بعد أن قضى عليها المولى الرشيد، يقول عنه الناصري: "كان رضي الله عنه غزالي وقته، علمًا وتحقيقًا وزهدًا وورعًا". وفي سنة ١١٠١هـ زار مصر، وأدى فريضة الحج، ثم رجع إلى قبيلته حيث وافته المنية سنة ١١٠٢ هـ بتامزيزت ناحية صفرو، وهناك دفن. وذكر "جاك بيرك" في كتابه عن اليوسي ثلاثة وثلاثين كتابًا، منها شعر في رثاء عبد القادر الفاسي، ثم "زهر الأكم في الأمثال والحكم". وللمزيد من التفصيل، راجع مقال عباس الجراري، "**ببليو غرافيا اليوسي أو سيرته البيبليوغرافية**"، مجلة المناهل، الرباط، ١٩٧٩م، العدد ١٥، ص٥٤ - ١١٣. وانظر كذلك: الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برًا وبحرًا**، الرباط، طبعة ١٩٦٧م، ص ٥٥-٦١-١٠٠. الناصري، المصدر السابق، ص١٨- ١٠٩. ليفي بروفنسال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ص ٢٦٩. عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ج١، ص ٦٨. الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٩٧.

(٤) كان إمامًا بالمسجد الأعلى، من العقبة الزرقاء من فاس القرويين، درس على يد عبد القادر الفاسي، وأبي علي اليوسي، وأبي عبد الله بردلة، وأبي سالم العياشي، توفي قتيلاً في سجن فاس يوم ١٥ ربيع النبوي،١١٢١هـ، ودفن في روضتهم قرب سيدي علي بن أبي غالب، داخل باب الفتوح من فاس الأندلس. القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٦/١٩٧٧ م، ج٣، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٥) يشير الضعيف بأن عليليش هو محمد بن قاسم، في حين تتفق باقي المصادر في كونه عمر بن قاسم وليس محمد بن قاسم، كان والده كاتبًا عند المنصور السعدي، ومع أولاده من بعده، وتعلق عمر بخدمة السلطان المولى إسماعيل، وهو الذي أطلعه على دفتر أسماء العبيد، توفي سنة ١١٢٣هـ. **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، الرباط ١٩٨٦م، ص ٨٦. الناصري، المصدر السابق، ص٧٠. القادري، نشر المثاني، ج٣، ص٢٠٤. المشرفي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٠.

(٦) يقول الناصري في تعريفه للحرطاني: "... معناه في عرف أهل المغرب: العتيق، وأصله الحر الثاني، كأن الحر الأصلي حر أول، وهذا العتيق حر ثان، ثم كثر استعماله على الألسنة، فقيل: الحرطاني على ضرب من التخفيف". المصدر السابق، ص٥٨.

(٧) أكنسوس، **الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا على السجلماسي**، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقمه: ٢٦، ص٦٩.

(٨) القادري، **التقاط الدرر**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص ٣٣٥.

(٩) **رسالة المولى إسماعيل إلى محمد بن عبد القادر الفاسي بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١١٠٨هـ**. هسبريس تامودا، طبعة ١٩٦٢، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٠) ابن الشريف إسماعيل، **إلى ولدي المأمون**، المطبعة الملكية، ١٩٦٧م، ص١٢.

(11) **Les débuts des troupes noires du MAROC**, in hespéris, Revue de l'institut des hautes études marocaines, Tome 3,1924.p10.

(١٢) المصدر السابق، ص ٥٨.

(١٣) هذا النموذج شبيه إلى حد ما بالشكل الذي كان السلاطين العثمانيون يربون عليه عناصر جيش الإنكشارية، إذ كان هؤلاء يؤخذون من المسيحيين كضريبة الدم، ثم يتلقون تربية إسلامية ويختار النجباء والأذكياء منهم لتسلم أمور القيادة، والباقي يوظفون في صفوف المشاة من الانكشارية.

(١٤) الجيش العرمرم، ص٦٩. الناصري، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٥) الزياني، **الروضة السليمانية**، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم: د١٢٧٥، ص٥٩.

(١٦) أكنسوس، المصدر السابق، ص٦٩.

(١٧) الزياني، الروضة، ص ٦٠.

(١٨) الناصري، المصدر السابق، ص ٥٦.

(١٩) مجلة تطوان، عدد خاص، ١٩٦٢، ص١٤.

(٢٠) محمد المهناوي، **الشورى في دولة الإسلام**، العلم الثقافي، السبت ١٧ مارس، ١٩٩٠، عدد ٩٦٥، ص٢ - ٧.

(٢١) وإن كان الأستاذ المهناوي يذكر أن الأصل والقاعدة هي التوافق والتكامل بين السلطان والعلماء، وتبادل الاحترام والتبجيل، وهو الأساس نظريًا وواقعيًا. نفس المصدر، ص٧.

(٢٢) هو أبوعبد الله العربي بردل، الأندلسي الأصل، ثم الفاسي مولدًا ووفاة، كان أكبر علماء عصره، شغل منصب القضاء في فاس، وعزل منه عدة مرات بسبب معارضته للتجنيد الإجباري للحراطين؛ توفي سنة ١١٣٣هـ/١٧٢١م. عنه أنظر: محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس، ممن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، طبعة فاس (د.ت)، ج٣، ص١٥٨. القادري، **نشر المثاني**، ج٢، ص٢٠٠. الحجوي، **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، ١٣٤٠-١٣٤٥هـ، ج٤، ص ١١٨. وترجم له كذلك عزيز عبد الله بطران، **علماء فاس والمولى إسماعيل ومشكلة حراطين فاس**، ترجمة عبد الله بن الأمين ومحمد المهناوي، مجلة أبحاث، ع٢٦، ص٧٩.

(٢٣) عبد الله بطران، المرجع السابق، ص٧٥.

(٢٤) ولد سنة ١٠٤٢هـ/١٦٣٢م وتوفي سنة ١١١٦هـ/١٧٠٤م، وهو فقيه مالكي من أهل فاس، كان ممن يرجع إليه في الحوادث الوطنية الوقتية والدينية والدنيوية، وهو ابن العالم عبد القادر الفاسي، المتوفى سنة ١٠٩١هـ/١٩٨٠م. الناصري، المصدر السابق، ص١٨.

(٢٥) **رسالة من المولى إسماعيل إلى الشيخ محمد بن عبد القادر، تحمل تاريخ ١١٠٩هـ/١٦٩٨م**. هسبريس تامودا، ص ٥٣.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٤٨. وانظر كذلك: مجلة تطوان، ص١٥.

(٢٧) **رسالة إلى المولى إسماعيل من محمد بن عبد القادر الفاسي**، المرجع السابق، ص ٢٨ - ٢٩.

(٢٨) المرجع نفسه، ص٦١. عبد الله بطران، المرجع السابق، ص١٥.

(٢٩) محمد الفاسي، مجلة تطوان، ص٤١.

(٣٠) الفاسي، هسبريس تامودا، ص٧١ - ٧٢.

(٣١) **مجموع مخطوط بالخزانة الوطنية**، الرباط، رقم: ج٤١٩، ص٧٧.

(٣٢) الفاسي، المرجع السابق، ص٧١ - ٧٢.
(٣٣) رسالة من محمد بن عبد القادر الفاسي، ص ٢٨ – ٢٩. هسبريس تامودا، ص ٧١ – ٧٢.
(٣٤) الضعيف، المصدر السابق، ص٣٥.
(٣٥) هو أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد الرحمان الجرندي، الأندلسي، الفاسي دارًا ومنشئًا ووفاة، كان إمامًا بمسجد الشرفاء، ودرس فيه علومًا، وصحب في الطريق أحمد بن عبد الله معن (شيخ الزاوية المخيفة)، وتوفي في عاشر محرم ١١٢٥هـ، ودفن بفاس. للمزيدعن حياته، أنظر: نشر المثاني، ج٣، ص١٥٠ - ٢١٥. تاريخ الدولة السعيدة، ص٨٠.
(٣٦) نشر المثاني، ج٣، ص١٥٠. الاستقصا، ج٧، ص٩٥.
(٣٧) نشر المثاني، ص٢٥٠.
(٣٨) تاريخ الدولة السعيدة، ص ٨٠.
(٣٩) نشر المثاني، ج٣، ص ١٥٠.
(٤٠) نشر المثاني، ج ٣، ص ٣١ - ٣٥. رسالة من اليوسي إلى المولى إسماعيل.
(٤١) هو الفاسي، المتوفى سنة ١١٣٧هـ/١٧٢٥م، أديب، وله اهتمام بفنون أخرى نشر المثاني ج٣، ص٢٨١. محمد حجي وأحمد التوفيق، **موسوعة أعلام المغرب**، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٩٦م، ج٢، ص١٨.
(٤٢) توفي سنة ١١٤٤هـ/١٧٣١م، فقيه محدث، وصوفي من أهل فاس. نشر المثاني، ج٣، ص٣٣٨،٣٣٩. سلوة الأنفاس، ج١، ص١٥٨ - ١٦١.الأعلام، ج٦، ص١٩٧.
(٤٣) الحلل البهية، ج٢، ص٤٤٨ - ٤٤٩. تاريخ الدولة السعيدة، ص ٨٦.
(٤٤) هسبريس تامودا، الرسالة السابقة, ص ٥٣.
(٤٥) نشر المثاني، ج٣، ص ٢٤٧.
(٤٦) عبد الله بطران، مجلة أبحاث، المرجع السابق.
(٤٧) عبد القادر الصحراوي، على هامش **رسائل الحسن اليوسي للمولى إسماعيل**، دعوة الحق، السنة ١٩٦٩، العدد ٤، ص٦٧.
(٤٨) الاستقصا، ج٧، ص٩٥.
(٤٩) عبد الله بطران، المرجع السابق.
(٥٠) محمد الفاسي، هسبريس تامودا، ص ١٩ - ٢٠.
(٥١) عبد الله بطران، المرجع السابق.
(٥٢) الحلل البهية، ج٢، ص ٤٥٠.
(٥٣) عبد الله بطران، المرجع السابق.
(٥٤) المرجع نفسه.
(٥٥) الضعيف، المصدر السابق، ص ٨٦. الاستقصا، ج٧، ص٩٤.
(٥٦) هم فئة متميزة داخل المجتمع الفاسي التقليدي؛ وتطلق هذه التسمية على ذوي الأصل اليهودي الذين اعتنقوا الإسلام خلال حقب مختلفة، وقبل أن يسموا بالبلديين كانوا ينعتون بـ "المهاجرون"، أو بـ"الإسلاميين" أو "العوام"؛ ومن البيانات التي تقدم لتفسير مصطلح المهاجرين أن اليهود الذين رفضوا تبديل دينهم خلال عهد المرينيين، أصبحوا ينعتون إخوانهم الذين اعتنقوا الإسلام بالمهاجرين أي الذين هاجروا اليهودية إلى الإسلام، إلا أن هذه التسمية اختفت بعد القرن ١١م، لتحل محلها تسمية البلديين. ولم يكن المولى اسماعيل ينظر إليهم بعين الرضى، وكان يرى فيهم قوة تعارض سياسته، لهذا نجده يتخذ موقفا جد قاس في حق العالم عبد السلام جسوس. أنظر: معلمة المغرب، ج٤؛ محمد المنصور، البلديون، ص ١٣٣٤.
(٥٧) نشر المثاني، ج٣، ص ٢٠٥.
(٥٨) الاستقصا، ج ٧، ص ٩٤. الترجمان المعرب، ج٣، ص ٧٤١ - ٧٤٢.
(٥٩) الضعيف، المصدر السابق، ص ٨٣.
(٦٠) الاستقصا، ج ٧، ص ٩٤.
(٦١) الاستقصا، ج٧، ص ٩٥. نشر المثاني، ج ٣، ص ٢٠٨. تاريخ الدولة السعيدة، ص ٨٦.
(٦٢) نشر المثاني، ج٣، ٢٠٧ - ٢٠٨.
(٦٣) رسالة من المولى إسماعيل إلى علماء مصر، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم: ج ٤١٩، ص ٧٧-٧٨.
(٦٤) المرجع نفسه.
(٦٥) المرجع نفسه.
(٦٦) المرجع نفسه.
(٦٧) الفاسي، هسبريس تامودا، ص ٤٣.
(٦٨) أكنسوس، المصدر السابق، ص٧٤.
(٦٩) رسالة من المولى إسماعيل إلى علماء مصر، ص٧٧ - ٧٨.
(٧٠) نفس المصدر، ص ٧٨ - ٧٩. والنص مقتطف من فتوى للطرطوشي حسب المولى إسماعيل.
(٧١) المرجع نفسه.
(٧٢) المرجع نفسه.
(٧٣) المرجع نفسه.
(٧٤) المختار السوسي، المعسول، البيضاء، ١٩٦١م، ص ٢٨٦ - ٣٢٨.
(٧٥) المهناوي، **التنظيم العسكري وعلاقته بالمجتمع في العصر الاسماعيلي**، جامعة مولاي علي الشريف الخريفية، أعمال الدورة الثانية، مركز البحوث والدراسات العلوية، الريصاني، دورة دجنبر ١٩٩٠.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449